توظيف الحوكمة الالكترونية كأداة استراتيجية لمكافحة الفساد الإداري والمالي في المؤسسات العراقية

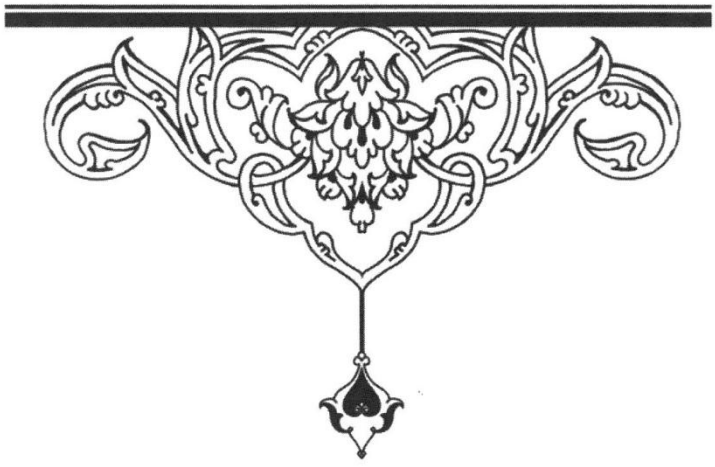

المدرس المساعد
محمد حسن صاحب الطاهر

الباحث
وارث ناظم هادي عبود

الباحث
ياسر علاء مهدي محسن

توظيف الحوكمة الالكترونية كأداة استراتيجية لمكافحة الفساد الإداري والمالي في المؤسسات العراقية

المدرس المساعد **الباحث** **الباحث**

محمد حسن صاحب الطاهر **وارث ناظم هادي عبود** **ياسر علاء مهدي محسن**

.

المخلص:

تهدف الدراسة الى تحليل العلاقة بين متغير الحوكمة الالكترونية وعلاقته في مكافحة الفساد المالي والإداري، من خلال دراسة تلك المتغيرات بصورة علمية واجراء التحليل النقدي الموضوعي لهما. أذ كانت مشكلة الدراسة هي، هل ان لتطبيق الحوكمة الالكتروني إثر في تعزيز مكافحة الفساد المالي والاداري في المؤسسات العراقية؟ حيث عمل الباحثون على تقديم عدد من التصورات والأليات التي من شأنها تشكيل رؤية في مكافحة الفساد المالي والإداري المستشري في اغلب مؤسسات الدولة العراقية وذلك باعتماد الطرق الحديثة في الإدارة. خلصت الدراسة باستنتاجات عدة أهمها هو وجود علاقة وثيقة بين الحوكمة الالكترونية في مكافحة الفساد. وكانت التوصيات التي قدمها الباحثون قد توزعت بين مجموعتين الأولى تخص الجانب التشريعي المتمثل بمجلس النواب العراقي، والمجموعة الثاني تخص اليات مقترحة للحكومة التنفيذية.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة الالكتروني، الفساد الاداري، الفساد المالي، الحكومة العراقية، مكافحة الفساد.

The Employing electronic govemance as astrategic tool to combat abministratire and financial corruption in Iraqi in stitations.

Abstract:

The study aims to analyze the relationship between the electronic governance variable and its relationship to combating financial and administrative corruption, by studying these variables in a scientific manner and conducting objective critical analysis of them. If the problem of the study is, does the application of e-governance have an effect in strengthening the fight against financial and administrative corruption in Iraqi institutions? Where the researchers worked to present a number of perceptions and mechanisms that would form a vision in combating the financial and administrative corruption that is rampant in most Iraqi state institutions by adopting modern methods of management. The study concluded with several conclusions, the most important of which is the existence of a close relationship between electronic governance and the fight against corruption. The recommendations presented by the researchers were divided between two groups, the first on the legislative side represented by the Iraqi Council of Representatives, and the second group on the mechanisms proposed for the executive government.

مقدمة

إيماناً منا كباحثين ومتخصصين في إدارة الاعمال والتخطيط الاستراتيجي، بدورنا في وضع المقترحات وإيجاد الحلول للمشكلات التي تعاني منها مؤسساتنا العراقية، لاسيما ظاهرة الفساد المالي والإداري المستشري في أغلب مفاصل ومؤسسات الدولة العراقية بصورة عامة. فإننا نقدم عدداً من الآليات العملية، التي تمثل بمجموعها "رؤيةً" في مجال مكافحة الفساد، لعلها ترتقي إلى أن تكون أحد الدعامات الأساسية والركائز الجوهرية في هدم قلاع الفساد ووضع جميع المعنيين أمام مسؤولياتهم

الوطنية والأخلاقية تجاه بلدنا العزيز. تلك المقترحات والحلول يصب بعضها في مكافحة الفساد المالي ودعم الإصلاح الإداري، وبعضها الآخر في مساعدة الأجهزةِ الرقابية في مساعيها الرامية لمكافحة الفساد. مع التنويه إلى أننا نؤمن إيماناً قاطعاً بأن مكافحة آفة الفساد ليست هدفاً في متناول اليد، وإنما طريق طويل وشائك يتطلب اقتحامه والغوص فيه ان يتحمل الجميع مسؤولياتهم التضامنية والتشاركية في السعي لتحقيق مؤسسات نزيه ذات شفافية وتشاركية واضحة المعالم مع جميع أصحاب المصالح. في هذه الورقة البحثية قدم الباحثون شيء من التفصيل عن موضوع الفساد الإداري والمالي والكيفية التي من خلالها يمكن توظيف الحوكمة الالكترونية للحد من الفساد الإداري والمالي في المؤسسات العراقية، اذ تناوله الباحثون تلك الدراسة من خلال أربع مباحث جاء المبحث الأول لاستعراض منهجية الدراسة، فضلا عن استعراض الدراسات السابقة. والم المبحث الثاني بالإطار المفاهيمي للدراسة. وجاء التحليل النقدي في المبحث الثالث فيما اختتمت الدراسة في مبحثها الرابع بتقديم أبرز الاستنتاجات والتوصيات التي توصل اليها الباحثون.

الكلمات المفتاحية

ـ الحوكمة الالكترونية

ـ الفساد المالية والإداري

ـ المؤسسات الحكومية

–الأدوات الأستراتيجية

المبحث الأول: منهجية الدراسة وأبرز الدراسات السابقة

استعرض الباحثون في هذا المبحث مجموعة من الفقرات توزعت ضمن محورين الاول شكل منهجية الدراسة فيما اشارة المحور الثاني الى استعراض أبرز الدراسات السابقة التي تتعلق بمتغيري الدراسة وكما يأتي:

أولا: المحور الاول منهجية الدراسة

١. مشكلة البحث

ركز الباحثون مشكلة الدراسة بطرح التساؤل الاتي، هل ان لتطبيق الحوكمة الالكتروني إثر في تعزيز مكافحة الفساد المالي والاداري؟ وما علاقة تطبيها في تميز عمل الجامعات العراقية؟ اذ يشير الكثير من المتخصصين والمهتمين في مكافحة افة الفساد الاداري والمالي الى ضرورة اعتماد الحوكمة الالكترونية من اجل الارتقاء في الاعمال الادارية من خلال الحد من كل مظاهر الفساد المالي والاداري. وهنالك مناشدات عد من قبل الباحثين والمهتمين في هذا المجال لتطبيق الوسائل الادارية الحديثة التي تمن شأنها ان تصب في تحقيق الاعمال النزيه في المؤسسات العامة والخاص (Dobbinset at el,.2011:667).

٢. أهمية البحث

يستمد البحث اهميته من خلال دراسة متغيراته المتمثلة بمتغير الحوكمة الالكترونية وماله من اهمية بالغة في الانتقال من النظام الورقي الى الانظمة الإلكترونية والتي انعكست بدوها في سهوة الرقابة والسرعة في انجاز المهام، فضلا عن متغير الفساد المالي والاداري والتي باتت افة تستشري في أغلب مؤسسات الدولة العراقية بصوة عامة، الامر الذي شكل حجر عثرة في تميز الاعمال الادارية الأخلال بالناتج القومي للدولة. هذا ومن جانب اخر يكتسب البحث اهميته من خلال اقتراحه لتقديم حلول تتماشا مع المنهاج الحكومي الرامي الى مكافحة الفساد بجميع اشكاله وجعله في مقدمة مهام اعمال الحكومة العراقية.

٣. أهداف البحث

يهدف البحث الى تحقيق الاهداف الاتية:

- مراجعة تحليلية لمتغيرات الدراسة في الادبيات المتخصصة.
- التعرف على مدى امكانية تطبيق الحوكمة الالكترونية في المنظمات العراقية.
- اختبار مدى تأثير تطبيق الحوكمة الالكترونية في الحد من الفساد المالي والاداري.

ثانيا: المحور الثاني أبرز الدراسات السابقة

١. دراسة (أحمد واخرون.، ٢٠١٨) الموسومة "جاهزية الادارات المحلية لتطبيق الحوكمة الالكترونية"

سعت الدراسة لتحليل وفحص امكانية تطبيق الحوكمة الالكترونية في المنظمات العراقية بصوة عامة والادارات المحلية في محافظة نينوى على وجه التحديد. وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق الحوكمة الإلكترونية هي السبيل الناجح للارتقاء بالحكومة المحلية، فضلا عن إتاحة الفرصة للمشاركة في عملية اتخاذ القرار. واوصت الدراسة إلى ضرورة تطبيق الحوكمة الإلكترونية في الإدارات المحلية بالرغم من ضعف البنية التحتية في مؤسساتها وذلك لوجود رغبة واسعة من الافراد العاملين واصحاب المصالح في اعتمادها، ومن جانبا اخر اوصت بفتح المجال اما الساد الباحثين بأجراء المزيد من البحوث بهذا المجال.

٢. دراسة (بوخريص، ٢٠١٧) الموسومة "دور الحكومة الالكترونية في تحقيق التميز التنظيمي"

قام الباحث في هذه الدراسة الى اختبار مبادئ الحوكمة الإلكترونية وتطبيقها في مجموعة من المؤسسات العامة والخاصة على حدا سواء، من اجل التحقق من انعكاسها في تعزيز التميز التنظيمي، وتوصل البحث الى ان المؤسسات التي اعتمدت تطبيق الحوكمة الإلكترونية كانت أكثر تميزا عن نظيراتها التي لم تعتمد تطبيق الحوكمة الالكترونية، فضلا عن ملاحظة الارتقاء بالهياكل التنظيمية كلما اعتمد الطرق الالكترونية في ادارة المؤسسات لما لها من تنظيم عال في الاداء فيما يخص سريان خط السلطة في تلك المؤسسات، من جانبا اخر توصي الدراسة بأجراء دراسات اخرى نظرا لأهمية الموضوع.

٣. دراسة (حمود، ٢٠١١) الموسومة "آليات الحوكمة ودورها في الحد من الفساد"

تهدف الدراسة الى التعرف على طبيعة العلاقة بين الحوكمة الالكترونية والفساد المالي والاداري، من خلال اجراء بحث ميداني وتصميم استبانة توزعت بمحورين الاول خاص بالحوكمة الالكترونية والثاني خاص بالفساد المالي تضمن مجموعة من

الابعاد التي ترمي الى اختبار علاقات التأثير بين متغيرات الدراسة. واعتمد الباحث على التحليل الوصفي من خلال استهدافه عينة عشوائية استهدفت (٢١٠) من موظفي القطاع العام والخاص. وتوصلت الدراسة الى استنتاجات عدة كان اهما الكشف عن وجود علاقة تأثير بين متغيري الدراسة.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة

أولا: . الحوكمة الالكترونية

من اجل توضيح مفهوم الحوكمة الإلكترونية لابد من التعريج على إيضاح مفهوم الحوكمة بصورة عامة اذ عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأنها "مبادرة استراتيجية جديدة تهدف إلى الموازنة بين الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية، القانونية، والأخلاقية للمنظمات بهدف تحقيق الاستعمال الكفوء للموارد عبر أفضل العمليات والممارسات السليمة للإدارة الرشيدة، لضمان حقوق أصحاب المصالح وفقاً لمبدأي النزاهة والشفافية" (yoo&jung, 2015:5) . ويرى (عبد الحافظ وعبد الرزاق، ٢٠٠٨: ٢) أنها "نظام يتم بموجبه إخضاع نشاط المؤسسات إلى مجموعة من القوانين والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف المؤسسة وضبط العلاقات بين الإطراق الأساسية التي تؤثر في الأداء، مع تحميل المسؤولية لكل من يلحق الضرر بالمصلحة العامة". في حين يعرفها (نصبة، ٢٠١٥: ١٥) بأنها قيام السلطات السياسية، الاقتصادية، والإدارية بإنشاء المؤسسات، صياغة الآليات، وممارسة الإجراءات، بهدف تيسير الأعمال وتمكين المواطنين أفراداً وجماعات من السعي لتحقيق تطلعاتهم ومصالحهم.

انبثاقا من نفس المفهوم جاءت الحوكمة الالكترونية لتكون احدى الأدوات الأكثر فاعلية في ضمان تحقيق الأهداف التي وجدت من اجلها، فقد عرف (Bruno,2002:2)الحكومة الالكترونية بأنها "استخدام تكنولوجيا المعلومات بهدف تغير أداء الحكومة من خلال جعلها أكثر كفاءة وفاعلية"، اي انها استخدام تكنولوجيا

المعلومات والتجارة الالكترونية لتوفير الوصول للمعلومات الحكومية، وتقديم الخدمات العامة للمواطنين ومؤسسات الأعمال. ولا بد من الإشارة إلى أن تطبيقات الحكومة الالكترونية تعتمد اعتمادا كليا على الإدارات الالكترونية للدوائر والمؤسسات سواء كانت في القطاع العام أو في القطاع الخاص، وعليه يمكن القول إن علاقة الحكومة الالكترونية بالإدارة الالكترونية هي علاقة الكل بالجزء، فالحكومة الالكترونية هي الكل والإدارة الالكترونية هي الجزء.

يتفق العديد من الباحثين على مجموعـة من المبررات التي قادت الى ضرورة تطبيق الحوكمة ومنها أبرز تلك المبررات هي (ضرورة مساهمة اصحاب المصالح، ضرورة الاستمرار في تقديم الخدمات) (Jackson & Moerke,2005, 356).

من جانباً اخر يقترح (Sullivan & Gouldson,2017,416) ان الحوكمة يجب ان لا تقتصر على النظرة الضيقة لحوكمة الشركات، وإنما لا بد ان تتعداه لتصبح ظاهرة عالمية لا ينبغي تجاهلها، بل يجب اعتمادها وتطبيقها في كافة الوحدات الإدارية والاقتصادية لما تحقق من منافع لكافة اصحاب المصالح. بمعنى آخر، الحوكمة إنما هي نموذج اداري جديد يهدف الى إعادة توزيع الصلاحيات في الهياكل الإدارية بهدف اعتماد الإدارة الرشيدة في اتخاذ القرارات الإدارية وتفعيل دور مختلف أصحاب المصالح، الحوكمة نظام اداري جديد يساعد على الضبط الداخلي واكتشاف المخاطر قبل وقوعها، والمؤسسات العراقية ليست بعيد عن هذا السيناريو وهي بأمس الحاجة لاعتماد الأنظمة الإدارية الإلكترونية الأكثر حداثة لتواكب متطلبات سوق العمل.

ان للحوكمة الالكترونية خصائص متعددة لعلى اهم ما كتب من تلك الخصائص هو (الانضباط، الشفافيـة، الاستقلاليـة، المساءلـة، العدالـة، والمسؤوليـة الجماعيـة) (نصبـة، ٢٠١٥: ١٦-١٧);(Olsen & Tamm,2017,1155). فيما يشير (Sullivan & Gouldson,2017,421) الى ضرورة وجود ضابطتين رئيسيتين للحوكمة تمثل الضابطة الأولى بالضوابط الخارجية متمثلة بمناخ الاعمال في البيئة الخارجية للمنظمة، والضابط الثاني يتمثل بمجموعة الضوابط الداخلية التي تقع ضمن الإجراءات الواجب اتباعها داخليا.

أن للحوكمة مجموعة من المبادئ والتي تشكل بمجملها خارطة طريق للحد من كافة مظاهر الفساد المالي والإداري، ومن جانب اخر رفع مستوى الشفافية والاستقلالية التنظيمية وتلك المبادئ هي (yoo&jung, 2015, 5) ; (عبد الحافظ وعبد الرزاق، ٢٠٠٨: ٤):

١. ضمان وجود الأساس اللازم لبناء إطار فعال لتطبيق الحوكمة.
٢. ضمان حقوق المتعاملين (المساهمين / الجمهور).
٣. المعاملة المتساوية للمتعاملين.
٤. دور أصحاب المصالح.
٥. الإفصاح والشفافية.
٦. مسؤولية مجلس الإدارة / الحكومة.

ويوضح الشكل أدناه المبادئ الستة لمفهوم الحوكمة، كما وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:

شكل (١): يوضح المبادئ الستة الرئيسة لمفهوم الحوكمة

المصدر: اعداد الباحثين

ثانيا: الفساد المالي والإداري

تعد ظاهرة الفساد (Corruption)، على مختلف المستويات، من بين أكبر مشاغل العالم اليوم، حيث رصدت العديد من الدول والمنظمات الدولية، الكثير من الوقت والجهد لدراسته، تحليل أسبابه، ومحاولة تحديد الاستراتيجيات المناسبة لمحاربته. يعد الفساد المالي والإداري من أخطر المشاكل التي تواجه البلدان والشركات، وعلى الأخص في الدول النامية. ويتمثل الفساد المالي والإداري بالمكاسب والامتيازات التي يتم الحصول عليها بشكل غير مشروع، والتي يترتب عليها تحمل المؤسسات تكاليف إضافية تنعكس على أسعار السلع التي تنتجها أو الخدمات التي تقدمها، مما يؤدي إلى تآكل رأس المال، وبالتالي إضعاف قدرتها على المنافسة والبقاء. فبدلاً من أن تكون تلك المؤسسات محركاً للاقتصاد وعاملاً من عوامل النمو، تصبح عبئا على الاقتصاد الوطني يتحمله المجتمع بأسره.

لا يزال هناك ارتباك كبير حول معنى "الفساد" بالضبط. وينشأ الكثير من ذلك الارتباك من حقيقة أن هذا المصطلح يستخدم كوصف أساسي لعدد لا يحصى من السلوكيات التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بخرق القوانين أو تحقيق الثراء الشخصي غير المشروع أو إساءة استخدام السلطة (Brown & Cloke,2004,282). اذ يرى (Choudhary,2015,98) أن الفساد ظاهرة عالمية وجدت، ربما، مع وجود البشرية أو منذ ظهور الأموال وبروز الحكومات إلى الوجود. ويعرفه على أنه قبول أي منفعة نقدية أو عينية لتقديم بعض الامتيازات غير المشروعة لشخص / كيان معين باستخدام السلطة الرسمية. واشاروا(Sampford et al., 2006,45) الى ان هناك اجماع جزئي في الأدبيات على أن حالة الفساد تحصل عندما: ينتهك موظف رسمي (الطرف الأول) معايير الوظيفة العامة، من أجل الحصول على مكاسب شخصية، ويضر بمصالح الجمهور (الطرف الثاني)، لصالح طرف ثالث، بحيث يمكن الطرف الأول، الطرف الثاني من الحصول على السلع أو الخدمات التي لا يمكن الحصول عليها بخلاف وقوع حالة الفساد. وأكدوا (Sampford et al., 2006,59) إلى أن الفساد بالمعنى الواسع هو سوء استخدام السلطة الموكلة،

بهدف تحقيق منافع خاصة. بمعنى آخر، إنه إساءة استخدام السلطة العامة أو الخاصة لتحقيق المنافع الشخصية والمكاسب المالية غير الشرعية.

من جانبه اعتبر (Lewis,2006,7) الفساد على أنه "استخدام الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة"، أو إنه "استغلال المسؤولين الحكوميين للممتلكات الحكومية لتحقيق منافع شخصية". ويرى (Myint,2000,35) على إن الفساد هو استخدام المنصب الرسمي (المكانة / المركز/ الموقع) من قبل شاغله لمصلحته الشخصية. ومن الناحية القانونية، اشارا (Brown & Cloke,2004,283) الفساد بأنه كسر القواعد، القوانين، والمعايير المتعلقة بأداء الواجبات الرسمية لدور عام، والذي يترتب عليه تحقيق مكاسب خاصة وتخريب المصلحة العامة. كما اتفق مع ذلك (Svensson,2005,20) بأنه سوء استخدام الوظيفة العامة، وتجاوز تطبيق المعايير القانونية، لتحقيق منفعة شخصية.

التساقا مع ما تقدم يضع المتخصصون في مجال مكافحة الفساد المالي والإداري مجموعة من المبررات التي قادت لتنامي افة الفساد، اذ يرى (Myint,2000,56) أن الفساد هو أحد أعراض نقاط الضعف الناجمة عن الأزمات الاقتصادية، والاضطرابات السياسية والمؤسساتية العميقة والجوهرية في بلد ما. فيما يؤكد (Svensson,2005,20)أن الفساد إنما هو نتيجة، تعكس مدى قوة أو ضعف المؤسسات القانونية، الاقتصادية، الثقافية، والسياسية. ويقترح (Ackerman,2005,216) مجموعة من أهم مبررات ظهور افه الفساد المالي والإداري وهي (ضعف الحالة الاقتصادية، القانون والنظام الضعيفين، فساد الحكومات، الارهاصات الاستعماري).

صنف الباحثون أنواع الفساد المالي والادري الى اولا الفساد المتفشي pervasive corruption، حيث ستواجه الفساد، حينما تتعامل مع الموظفين والمسؤولين الحكوميين. ثانيا الفساد الاعتباطي / العشوائي arbitrary corruption، حيث ستواجه عدم اليقين بشأن طلب ونوع الرشوة، وعلاقة ذلك بتقديم الخدمات الموعودة. ثالثا الفساد العرضي Incidental corruption: المتعلق بالأفعال الفردية للسياسيين،

المسؤولين الحكوميين، ورجال الأعمال. رابعا الفساد المؤسسي Institutional corruptionالذي يشير إلى المؤسسات ككل، حيث يبدو الفساد هو القاعدة، خامسا الفساد المنظم Systemic corruption حيث يبدو الفساد مترسخًا في المجتمع بأكمله (Rodrigues,2005,385) (Brown & Cloke,2004,282); (Cazurra,2008,16).

ان للفساد اشكالا عد فمنهم من يرى ان الفساد يقسم الى فساد مالي، فساد أداري، فساد سياسي، وفساد اخلاقي (Lim et al., 2016,6). ويشير اخرون الى تقسيم اخر يتضمن (الرشوة، الابتزاز، الاحتيال، الاختلاس، المحسوبية، المحسوبية، الاستيلاء، والتأثير) (Myint,2000,35). ومن جانبه يرى (Svensson,2005,20)إن من أبرز مظاهر الفساد الإداري والمالي، بيع الممتلكات الحكومية من قبل المسؤولين الحكوميين، تلقي العمولات عن صفقات المشتريات العامة، الرشوة، واختلاس الأموال الحكومية. ويعتقدوا (Sampford et al., 2006,21) أنه لا توجد قائمة موحدة، يمكن من خلالها حصر كافة مظاهر وأنشطة الفساد. مشيراً إلى أن الفساد يمكن أن يتخذ (إضافة لما ذكر أعلاه) شكل التواطؤ بين الشركات أو إساءة استخدام أصول الشركات، مما يفرض المزيد من التكاليف على المستهلكين والمستثمرين.

لا تقتصر تداعيات ظاهرة الفساد المالي والإداري على ما تفرزه من سلبيات على قطاع معين من المجتمع، وإنما تمتد آثارها لتطال كافة أفراد ذلك المجتمع وقطاعاته، ذلك أن لها تأثيراً مباشراً على اقتصاد الدولة، باعتبارها تعرقل عجلة التنمية الاقتصادية، إضافة إلى أنها تؤدي إلى اختلال الهيكل التركيبي للمجتمع، أذ يرى (Choudhary,2015,98-99) أن أهم أثار وتداعيات الفساد الإداري والمالي يمكن ان تنعكس على اولا التأثير على النمو والاستثمار Impact on Growth and Investment، ثانيا التأثير على توزيع الدخل Impact on Distribution of Income ثالثا لتأثير على نمط الاستهلاك Impact on Consumption Pattern رابعا تنامي الاقتصاد تحت الأرض Rise of the Underground

Economy يؤدي الفساد إلى تطوير الاقتصاد السري. واخيرا التأثير على الميزانية الحكومية Impact on Government Budget.

المبحث الثالث التحليل النقدي

يتناول الباحثون في هذا المبحث التحليل النقدي لعلاقة الحوكمة الالكترونية في مكافحة الفساد المالي والاداري، من خلال عرض ثلاث نقاط رئيسة الاولى تتعلق بمبررات تطبيق الحوكمة الالكترونية لمكافحة الفساد، الاخرى تتحدث عن اهمية الحوكمة الالكتروني في مجال مكافحة الفساد، والنقطة الثالثة والاخير تشير الى مساهمة الحوكمة بصورة عامة والحوكمة الالكترونية على وجه التحديد في قلع جذور الفساد المالي والادارية وكما يأتي:

أولا: مبررات الحوكمة الالكترونية كأداة لمكافحة افة الفساد المالي والإداري

قد أشار (Kumar,2012:3) الى ان الغرض من تنفيذ الحوكمة الالكترونية هو تعزيز الحكم الرشيد، أذ يتميز الحكم الجيد عموما بالمشاركة والشفافية والمساءلة، وتوفر التطورات الحديثة في تكنولوجيا الاتصال والإنترنت فرصاً لتحويل العلاقة بين الحكومات والمواطنين بطريقة جديدة، وبالتالي المساهمة في تحقيق أهداف الحكم الرشيد. يمكن أن يؤدي استخدام تكنولوجيا المعلومات إلى زيادة مشاركة المواطنين على نطاق واسع في عملية الإدارة على جميع المستويات من خلال توفير إمكانية إنشاء مجموعات مناقشة على الإنترنت وتعزيز التطور السريع وفعالية مجموعات الضغط. تنطوي مزايا الحكومة على أن الحكومة قد تقدم خدمة أفضل من حيث الوقت، مما يجعل الحوكمة أكثر كفاءة وأكثر فاعلية. بالإضافة إلى ذلك يمكن تخفيض تكاليف المعاملات وإمكانية الوصول إلى الخدمات الحكومية بشكل أكبر.

ثانيا: أهمية الحوكمة الالكترونية كأحد الحلول الناجعة للحد من الفساد الإداري والمالي

عندما نتحدث عن أهمية الحوكمة بالنسبة للمؤسسات فلا بد من الحديث عن المؤسسة الأكبر في المجتمع الا وهي الحكومة وخاصة بعد أن بدأت معظم الحكومات بالانتقال إلى الفضاء الالكتروني من أجل تقديم خدماتها على الانترنت

وبمختلف وسائل التكنولوجيا الحديثة. وتعتبر الحكومة الالكترونية أرضاً خصبة لزراعة مبادئ الحوكمة الالكترونية نظراً لتعدد الخدمات الالكترونية التي تقدمها الحكومة من جهة ولتنوع وتشتت الدوائر الحكومية التي تقدم تلك الخدمات من جهة أخرى. وقد عانت العديد من تجارب الحكومات الالكترونية من التجارب الفاشلة والتي كانت في معظم الأحيان باهظة الكلفة ولم يكن هنالك من يحاسب لأنه بالأساس لم توجد أية مقاييس لقياس النجاح والفشل وحتى إن وجدت فقد غاب عن معظم تلك الحكومات. أهمية وجود رؤية واحدة متكاملة للجسم الالكتروني الحكومي بحيث تلتزم بمعاييره كافة الوزارات والإدارات العامة. بالإضافة إلى ذلك أن النقلة إلى الحكومة الالكترونية على المستوى التقني لم يوازيها نقلة متناسبة على المستوى الإداري والتنظيمي. من هنا تبرز أهمية الحوكمة في الحكومة الالكترونية والتي تعالج مواضيع جديدة لم تتطرق إليها التكنولوجيا تتضمن الاتي: وجود اطر وقوانين تحكم تصميم وإطلاق الخدمات الالكترونية.

ويرى الباحثون ان اهمية الحوكمة الالكترونية يمكن ان تمكن في:

- السرعة في انجاز المهام.
- تؤدي الى الشفافية في اداء الاعمال.
- تؤدي الى ايجاد الحلول المبتكرة للمشكلات التي قد تحدث.
- تؤدي الى خفض التكاليف.
- تؤدي الى احداث الجودة في كافة المستويات التنظيمية.
- تؤدي الى فعالية التنسيق بين الحكومات والمواطن وبين الادارات والاقسام.
- التوافق في عملية صنع واختيار القرار الصحيح والمناسب.

ثالثا: نجاح الحوكمة الالكترونية في قلع جذور الفساد

تتمثل مزايا الحوكمة الالكترونية في تحسين الكفاءة وزيادة الشفافية والمساءلة في الأنشطة الإدارية، مما يسهل الوصول إلى الخدمات بشكل ملائم وسريع، وتخفيض تكاليف الخدمات الإدارية. وبالتالي تكون الحوكمة الالكترونية عاملا أساسي لقلع جذور الفساد وليس معالجة الاعراض حيث اشارت اغلب الدراسات ان تقديم الخدمات

والسيطرة عليها الاليكترونين يحد والى درجة كبيرة من الفساد المالي والإدارية. ويمكن وصف الفوائد المتعددة الأوجه الحوكمة الالكترونية على أنها: (Kumar,2012: 4)

- زيادة كفاءة الأقسام المختلفة وتقليل الازدواجية.
- يصبح إعداد التقارير أسهل وأسرع.
- التقليل من المضايقات التي يتعرض لها المواطنين.
- تصبح المعلومات سهلة عبر الإنترنت وتقديم النماذج والدفع ايضاً يصبح شبة فوري.
- تتواصل الإدارة والاعضاء والموظفون الإداريون مع بعضهم البعض بسهولة أكبر مما يؤدي إلى تعزيز الكفاءة في تقديم الخدمة من خلال نشر المعلومات بشكل أسرع وبتكلفة منخفضة للغاية.
- يتم توفير فرصة متكافئة للوصول إلى المعلومات بغض النظر عن الموقع المادي والعجز الجسدي وبالتالي إزالة حواجز المسافة.
- يؤدي إلى خفض كبير في تكاليف المعاملات والوقت والمكان والقوى العاملة

المبحث الرابع الاستنتاجات والتوصيات

نتقدم بالمبحث الاخير من الدراسة الى عرض أبرز الاستنتاجات وتقديم مجموعة من التوصيات التي تفضي بمجموعها الى رغبة الباحثين الى المساهمة الفاعلة في الحد من الفساد المالي والاداري في المؤسسات العراقية وكما يأتي:

أولا: الاستنتاجات

بناءً على ما تم عرضه يستنتج الباحثون ما يأتي:

١. تعاظم اهمية تطبيق الحوكمة الالكترونية في كافة المؤسسات العامة والخاصة على حدا سواء.

٢. ان أغلب المنظمات تعاني من افة الفساد المالي والاداري حتى وان اختلف نوع الفساد من منظمة الى اخرى.

٣. اهمية اعتماد تطبيق انظمة ادارية أكثر حداثة من اجل الحد من كافة مظاهر الفساد المالي والاداري وتأتي الحوكمة الالكترونية على قائمة تلك الانظمة المعالجة لهذا المرض المستشري.

ثانيا: التوصيات

يمكن ان تكون التوصيات موزعة بين شقين المجموعة الأولى خاص بمجلس النواب والثانية خاصة بالحكومة العراقية:

١. مسؤوليات مجلس النواب المنتخب

تشكيل لجنة من ذوي الدراية والاختصاص من جميع الأطراف ذات العلاقة لإعادة النظر في المنظومة التشريعية والقانونية لمكافحة الفساد، تتبنى تقديم مقترحات لسن تشريعات جديدة وتعديل التشريعات الحالية، مع مراعاة عدم التدخل السياسي في عمل اللجنة ومنحها الصلاحيات الكافية لتكوين أرضية خصبة لتطبيق الحوكمة الالكترونية. من جانبا اخر التعجيل في سن بعض التشريعات والقوانين التي من شأنها سد الثغرات في القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد، كقانون الكسب غير المشروع وقانون مكافحة الفساد وقانون اعتماد الحوكمة الالكترونية. وعدم شمول جرائم الفساد بالعفو العام، إذ لا يمكن السعي إلى مكافحة الفساد، ومن ثم العمل على شمول جرائم الفساد بقانون العفو. حيث يعد ذلك مؤشراً سلبياً للمنظمات الدولية المعنية بمكافحة الفساد، وسيؤثر سلباً في تصنيف العراق بحسب معايير منظمة الشفافية الدولية.

١. مسؤوليات الحكومة

على الحكومة العراقية إجراء إصلاحات هيكلية في أجهزتها الإدارية لتحقيق قدر أعلى من الكفاءة والفاعلية في الإدارة الحكومية من خلال مراجعة آليات العمل والإجراءات القانونية والإدارية في الجهات المختلفة، مع توضيح مهام وواجبات كل موظف بدقة. وضع إجراءات جديدة تضمن للموظف الحكومي نظام أجور مناسب، حوافز ومكافئات مناسبة، وبالتالي تحقيق ضمانات بإبعاده عن اللجوء للفساد والرشاوى. والعمل على رفع مستوى وعي وثقافة الشعب بأهمية مكافحة آفة الفساد الإداري والمالي التي تتسبب بهدر أموالهم وثرواتهم، وتحميل الأجيال اللاحقة أعباء الديون وضعف البنى التحتية.

من جانبا اخر العمل على نشر ثقافة الحوكمة بدءاً من برامج الأطفال الكارتونية، مروراً بالمدارس، ولا يقتصر الأمر على مستوى الجامعات، وإنما يتعداه إلى تخصيص وقت ضمن برامج القناة الرسمية للدولة لنشر ثقافة الحوكمة المتمثلة بالمسؤولية الجماعية والتشاركية من أجل التخلص من آفة الفساد المستشري في جميع قطاعات الدولة، والتأكيد على العمل بمشروع تبسيط الإجراءات، لما له من أثر كبير في تقليص منافذ الفساد. مع السعي لإكمال مشروع الحوكمة الالكترونية والنافذة الالكترونية. على الحكومة العراقية إيلاء الأهمية البالغة للحصول على المساعدات الدولية في مجال مكافحة الفساد بصورة أكبر. اذ ان العديد من نجاحات الدول في هذا المجال كانت ترتكز الى ما حصلت عليه من دعم دولي في عمل خطط قومية لمكافحة الفساد، فضلا عن نقل ومحاكاة التجارب الناجحة التي أسهمت فيها تلك الجهات.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

١- نصبة، الأمين (٢٠١٥)، "**أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع العام: دراسة حالة في بلدية قمار الوادي**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية والتيسير، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي.

٢- عبد الحافظ، شفق، وعبد الرزاق، وسام (٢٠٠٨)، **دور الحوكمة في الإصلاح الإداري**، وزارة الصناعة والمعادن العراقية، ص ١-١٤.

٣- بوخريص، السنوسي سليمان (٢٠١٧)، دور الحكومة الالكترونية في تحقيق التميز التنظيمي، جامعة بني غازي، كلية العلوم والآداب، العدد ٤٠.

٤- أحمد، محمد عصام وآخرون (٢٠١٢)، **جاهزية الإدارات المحلية لاعتماد الحوكمة الإلكترونية**، دراسة حالة في محافظة نينوى، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد ٩.

٥- حمود، محمود أحمد (٢٠١١)، "**آليات الحوكمة ودورها في الحد من الفساد**"، المجلد ٢١، العدد ٢.

المراجع باللغة الإنجليزية:

1) Brown, Ed & Cloke, Jonathan,(2004), **Neoliberal Reform, Governance and Corruption in the South: Assessing the International Anti-Corruption Crusade**, Editorial Board of Antipode, Blackwell Publishing, USA.

2) Choudhary, Sarika,(2015), **Good Governance and Corruption**, International Economics Journal, Vol.4,No.1,pp.98-100.

3) Sampford, Charles; Shacklock, Arthur; Connors, Carmel & Galtung, Fredrik, (2006), **Measuring Corruption: Law, ethics and governance**, Athenaeum Press, pp.1-319.

4) Lewis, Maureen,(2006), **Governance and Corruption in Public Health Care Systems**, Center for Global Development, pp.1-57.

5) Myint, U.,(2000), **Corruption: Causes, Consequences and Cures**, Asia-Pacific Development Journal, Vol. 7, No. 2,pp.33-53.

6) Cazurra, Alvaro, (2008),**Better the devil you don't know: Types of corruption and FDI in transition economies**, Journal of International Management, Vol. 14, No. 1,pp.12-27.

7) Lim, Steven; Vu, Huong; Tran, Tuyen & Nguyen, Tuan, (2016), **Corruption, Types of Corruption and Firm Financial Performance: New Evidence from a Transitional Economy**, Journal Bussiness Ethics, Springer pp.1-12.

8) Rodrigues, Peter; Uhlenbruck, Klaus & Eden, Lorraine, (2005), **Government Corruption and The Entry Strategies of Multinational**, Academy of Management Review, Vol. 30, No. 2, pp.383-396.

9) Ackerman, Susan,(2005), **The Challenge of Poor Governance and Corruption**, Vol. 1, No.1,pp.207 – 266.

10) Svensson, Jakob,(2005), **Eight Questions about Corruption**, Journal of Economic Perspectives, Vol. 19, No.3,pp.19 – 42.

11) Yoo, Taeyoung , Jung, Dong,(2015), **Corporate governance and performance: The roles of traditional mechanisms in France and South Korea**, Scandinavian Journal of Management, Vol.41,NO.1,PP.40-53.

12) Olsen, Brett & Tamm, Chris, (2017), **Corporate governance changes around bankruptcy**, Managerial Finance, Vol. 43, No. 10, pp.1152-1169.

13) Sullivan, Rory , Gouldson, Andy (2017), **The Governance of Corporate Responses to Climate Change: An International**

Comparison, Business Strategy and the Environment, Vol. 26, No. 1, pp. 413-425.

14) Lanvin, Bruno (2002), **The E-government hand book for developing countries** , A project of info Dev and the center for Democracy and technology.

15) . Gregory Francesco Maassen (2002), **An International Comparison of Corporate Governance Models**" 3th edition, SpencerStuart.

16) OECD,(2015), **OECD Report to G20 Finance Ministers and Central Bank Governors: Principles of Corporate Governance**, Turkey G20, pp.3-61.

17) . Ben-Ruwin Mohamed (2010) **The Corporatization of Shared Governance: The Corporate Challenge and the Academic Response**, Paper presented at the AAUP Shared Governance Conference and Workshops.

18) Kumar Ashok (2012), **E-Governance in Education Sector**, GIAN JYOTI E-JOURNAL, Volume 1, Issue 2, p.p 1-11.